



بيان

السيدة ومريف الحلي
السكرتير الثاني

أمام

الدورة السادسة والأربعين للجنة التنمية
الاجتماعية

حول

العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع
خطط العمل للفتات الاجتماعية

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم والمكتب على انتخابكم، ونؤكد ثقتنا في أن قيادتكم لأعمال هذه الدورة الهامة ستقودنا إلى النتائج المرجوة.

ينضم وفد بلادي إلى بيان مندوب أنتيغوا وبربودا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ولا بد من أن نؤكد بأن التزامنا بوثيقة كوبنهاغن وكوبنهاغن +٥ التزام دائم ومستمر، حيث التزمت جميع الدول بتعزيز هدف العمالة الكاملة بوصفها أولوية أساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين جميع الناس رجالاً ونساءً من الحصول على سبل عيش مأمونة من خلال العمالة والعمل المنتجين والمختارين بحرية. وأقرت الدول بهذا الخصوص بأهمية القضاء على الفقر في العالم باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشر. كما اعترفت الدول أيضاً بأن تحقيق الاندماج الاجتماعي يتطلب إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

واستمراراً للعمل الوطني الداعم للقضايا الهامة التي تم الالتزام بها، قامت الجمهورية العربية السورية باتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات في هذا المجال، منها ما اندرج في إطار الخطة الخمسية العاشرة للتنمية (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) التي تنسجم انسجاماً تاماً مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يؤكد على كفاءة الانتاج ونمو اقتصادي مستدام من جهة، وعلى عدالة توزيع الدخل وضمان الزيادة المستمرة له من جهة ثانية. وفي الخطة الخمسية العاشرة، فقد ارتبطت السياسات الاقتصادية الكلية بإمكانية خلق فرص العمل، حيث تعد مشكلة خلق فرص عمل جديدة من أهم المشاكل التي تواجه سوريا وخاصة في ظل التطورات الجذرية من تقنيات المعلوماتية والاتصالات والابتكارات والتغيرات المتسارعة التي أدت إلى تغيرات مذهلة في عمليات الإنتاج. وعلى أثر ذلك يتم تنفيذ جملة من الإصلاحات المؤسسية والقانونية. ويتم التركيز على تحسين مستوى أداء قطاعات

التنمية البشرية وتحسين الخدمات الاجتماعية وتطوير البنية التحتية وتطبيق البرامج الاستهدافية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والحد من الفقر وتوليد فرص العمل. كما تعتمد الخطة الخمسية العاشرة في الاستثمارات القطاعية اعتماداً كبيراً على إسهام القطاع الخاص، ويجري تحفيزه وتوفير البيئة الاقتصادية والخدمات الملائمة لعمله كي يشارك في تنمية القطاعات الحديثة كالتيجارة والسياحة والنقل والتشييد والبناء والصناعات التمويلية وفي تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل مقابلة أهداف النمو الاقتصادي.

وتعول سوريا في تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة على توسيع قنوات التعاون الإنمائي والاستفادة منه لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المطلوبة لتمويل عملية التنمية. وقد تم وضع خطة مرحلية لتحقيق الاندماج الإقليمي والدولي في المجال الاقتصادي وتعزيز موقع الاقتصاد السوري في ظل الاتفاقيات العربية والدولية وفي اقتصاد العمولة وفي ظل الشراكة الأوروبية والدخول إلى منظمة التجارة العالمية.

السيد الرئيس،

ركزت الحكومة السورية في سياستها الاجتماعية على تمكين الأسرة والشباب، كأداة فاعلة في عملية البناء والتطوير ورسم خارطة المستقبل، وعلى حماية ورعاية حقوق المسنين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعليه فإن الحكومة السورية تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ١- تمكين الأسرة من الوصول إلى مستوى لائق للخدمات عبر استراتيجيات اجتماعية-اقتصادية للمواءمة بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي، من أجل ممارسة أدوارها الحضارية والنفسية والاجتماعية والسياسية.
- ٢- ربط أهداف التعليم ومخرجاته والتدريب بالصورة المنشودة للشباب لمواجهة تحديات العصر وتدعيم التنمية المستدامة. وإنشاء مراكز خدمات للشباب مزودة ببرامج

إعلامية في كل محافظة للتعريف بكيفية إنشاء المشاريع وبفرض الاقتراض وكيفية القيام بإعداد دراسات الجدوى وبالمجالات التي يمكن خوضها لتأسيس مشاريع فردية وصغرى ومتوسطة.

٣- حماية ورعاية حقوق المسنين، فقد تم وضع خطة وطنية للرعاية الصحية والاجتماعية لهم، وذلك في إطار تنفيذ أهداف الخطة العربية لكبار السن حتى عام ٢٠١٥ وتنفيذ الأهداف الواردة في خطة عمل الجمعية العامة الثانية للشيوخوخة. وتهدف الخطة إلى حفظ وتعزيز صحة المسنين وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والتوعية بقضاياهم.

٤- تطوير برامج الخدمة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال نشر خدمات الرعاية الاجتماعية بجميع أشكالها، وإعادة تأهيل المؤسسات الاجتماعية الإصلاحية للقيام بواجبها بالشكل اللازم ووفقاً للقواعد والأسس التربوية المطلوبة لتعديل السلوك وإعادة الدمج في المجتمع وتوفير الرعاية اللاحقة بمشاركة الأهالي.

٥- في المناطق الريفية والنامية، يتم التركيز على الزراعة والصناعات ذات القاعدة الزراعية إضافة إلى تشجيع السياحة الريفية، وبرامج تطوير البنية التحتية والأشغال العامة. كما يتم توسيع فرص العمل وزيادة الدخل عن طريق توسيع التدريب المرتكز على المهارات وزيادة فعاليته وتقديم القروض الصغيرة واستخدام أساليب أخرى خاصة بمعالجة البطالة البيوية.

٦- كما وضعت خطة لشبكات الأمان الاجتماعي، ترتبط بتطوير برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير العون المادي المباشر للأسرة المحتاجة.

السيد الرئيس،

لقد قرأنا باهتمام كبير جميع تقارير الأمين العام الخاصة بالدورة السادسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية ونؤيد الجهود المبذولة من أجل خلق بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية، ولا بد هنا من الاعتراف بالترابط الوثيق بين المستويين الوطني والدولي في هذا المجال. وكنا نأمل عدم غياب الإشارة إلى الظروف القاهرة وسياسات الحصار والعزل وتجاهل حقوق الشعوب بالتنمية والعمل الكريم في ظل الاحتلال الأجنبي وعدم الاستقرار واستمرار سياسات العدوان. كما نأمل من اللجنة أيضاً الاهتمام بموضوع الإعاقات التي تحدث نتيجة استخدام الأسلحة التي عادة ما يكون لها أثر طويل الأمد على حياة الإنسان، وبالتالي تحد من التمتع الفعال بحقوق الإنسان. كما نطلب أن يشمل إطار الاستراتيجية لتنفيذ خطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة أوضاع المسنين الذين يعيشون في ظل الاحتلال الأجنبي حين التطرق إلى هيئة بيئة مواتية للمسنين، كما هو وارد في خطة عمل مدريد.